ترى ما هو المخرج؟!

كما أشير من قبل، فإن الإدمان تعتبر ظاهرة عالمية، وتحكمها عوامل أخطبوطية متداخلة لا جنسية لها ومن ثم فالاهتمام بحل مشاكلها لا يتم ولا يكفى أن يتم على الصعيد الفردى أو الاجتماعى المحلى فقط، وإنما لابد من تضافر الجهود الدولية لاجتثاث المشكلة من جذورها.

وبالفعل، فإن هناك منظمات وجهات دولية تعمل على مكافحة المخدرات منها على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الدولى لمكافحة المخدرات، وقسم المخدرات في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، والمجلس الدولى لمكافحة الإدمان على الكحول والمخدرات؛ وصندوق برنامج الأمم المتحدة الدولى لمكافحة المخدرات والوقاية منها.

وفي مصر كإحدى الدول المتضررة من الظاهرة المذكورة، تتعدد أيضاً الجهات المساهمة في مكافحة العرض من المواد المخدرة ومن أهمها الإدارة العامة للمكافحة؛ والمباحث العامة؛ وحرس الجمارك؛ ومصلحة السجون؛ والبوليس الجنائي الدولى، وسلاح الحدود؛ وخفر السواحل، والسلطة القضائية، ومصلحة الطب الشرعى. أما مكافحة الطلب فيمكن أن نتذكر على الفور الجمعيات غير الحكومية والخط الساخن والإعلام كجهات لها إسهامات مشكورة وموجهة لتوعية الشباب والفئات الحساسة، كما تم إنشاء وحدات علاجية متزايدة لرعاية المدمنين وعلاجهم، وكذا لمتابعة أحوالهم بعد العلاج لضمان عدم الارتداد إلى حالة الإدمان مرة أخرى، كما تتضافر مع تلك الجهات بشكل مباشر الأندية ومراكز الشباب.

وتشير التجارب العالمية في مجال مكافحة المخدرات إلى أن هناك بعض التجارب التى نجحت إلى حد كبير في مسعاها ومن ذلك نذكر على سبيل المثال **تجربة باكستان** حيث كانت من أهم الدول المنتجة لأحد المواد المخدرة (الخشخاش)، ومنذ خمسة عشرة عاماً قامت بتنفيذ برنامج للتنمية البديلة بهدف تقليص عرض تلك المادة في أراضيها، وتم تمويل ذلك البرنامج من مصادر محلية وخارجية ونجحت في القضاء تقريباً على زراعة الخشخاش في أراضيها نتيجة لذلك التوجه التنموى الجديد.

أما **الصين** فقد كانت من أكبر منتجى الأفيون والمستهلكين له على المستوى العالمي وذلك في الفترة ١٩٠٠ – ١٩٣٩ إلا أنها شنت حملة فعالة وجادة للقضاء على زراعة ذلك المخدر حتى كادت تتخلص منه نهائياً. وعلاوة على ذلك، فقد بذلت مجهودات إضافية في

التسـعينات للقضـاء علـى آيـة محاولات جديدة لاستعادة زراعة الأفيون في بعض المناطق الحدودية لها.

هذا، بينما تميزت **التجربة التركية** بالسلوك الاقتصادي المثمر في جهودها المبذولة في المجـال المعـنى، حيـث لم تكتف بتكثيف جهودها في التسعينات للقضاء على إنتاج الأفيون المنتشر في أراضيها، ولكنها أيضاً عملت على إقامة زراعة بديلة لإنتاج قش الخشخاش بهدف استخدامه في منتجات مشروعة أهمها صناعة الأدوية.

وعلـى ضـوء ما سبق، نود عرض بعض المقترحات التي يؤمل في إفادتها لعمليات مكافحـة ظاهرة الإدمان وانتشار إنتاج المواد المخدرة وسوف يتم ذلك من خلال أربعة أقسام، الأول مـنها يتـناول عـدة مقترحات بكيفية كسر الدوائر المغلقة للإدمان وتحويلها إلى دوائر إيجابـية، والثانـي يتناول كيفية تقليص جانب عرض المواد المخدرة والرابع يركز على كيفية تقليص جانب الطلب ثم ننتهى ببعض التوصيات العامة.

أولا: المخـرج مـن سـجن الدوائـر المغلقة: في تلك الحالة، نجد أن هناك أعداداً كبيرة من الأسـباب والآثـار الضارة المتشابكة التى تتضافر في ازدياد المشكلة سوءاً أو تفاقماً ويصعب الحـال مع قلة موارد الدولة وتعدد ما تواجهه من مشاكل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنـية...، وكلها تتطلب تمويل وخبرة ومهارة غير متاحة بشكل كاف للاقتصاد المنهك. الحل إذن هـو اتخاذ خطوة علمية جادة نحو رسم أكبر عدد ممكن من الدوائر المغلقة للإدمان التى تشـتمل على كل أبعاد المشكلة المؤثرة على الاقتصاد القومى ثم تحديد ترتيب لها وفقاً للأهمية النسـبية لكل منها أو لدرجة خطورة كل منها على الاقتصاد القومى من ناحية، ووفقاً للموارد المتاحة للدولة من ناحية أخرى، ثم يتم تصنيف ذات الأولويات للعوامل الداخلة في تركيب كل دائرة من تلك الدوائر. وبعد تحديد تلك الخطوة بجدية وبدقة تامة يتم السعى لكسر أخطر دائرة من تلك الدوائر أولاً وذلك من أخطر جزء فيها يمكن أن تشجع موارد الدولة بالقضاء عليه أو بتقلـيص أثره، وبنجاح تلك الخطوة سيكون الأمر أكثر سهولة نسبياً في تقليص الآثار الضارة لبقية العوامل المكونة لكل حلقة، بل وتحويل مسارها إلى الخط العكسي الإيجابي.

فعلـى سـبيل المـثال، إذا اعتبرت دائرة **ضعف الوازع الديني** المشار إليها سابقاً هى أخطـر الدوائر المعنية. وإذا اعتبرت الأمية الدينية هى المناط الأساسى للمسار التلقائي للآثار الضـارة بـتلك الدائرة. فإن على الدولة أن تكرس جهودها للقضاء على تلك الأمية الدينية من خـلال الاهـتمام بـتدريس الدين في التعليم النظامى وبإعداد الدعاة الكفؤ الموجهين خصيصاً

للتعامل مع فئات المنحرفين ومساعدتهم على الخروج من مستنقع الإجرام والرذيلة والإدمان الذي يغرقون فيه، كما أنه لابد من التوقف الفورى والجاد عن عرض الأفلام والمسلسلات التى تعرض المجرم أو المدمن في صورة الضحية المظلوم وتبرر سلوكياته الإجرامية بشكل يجعله قدوة لضعاف النفوس والشخصية. وإذا كانت هناك دائرة تتعلق **بوقت الفراغ**، فإن على الدولة أن تبذل جهودها لشغل وقت الفراغ لمواطنيها بشكل مثمر وفعال. وعلى الدعاة واجب إعلام الجميع أنه لا يوجد وقت فراغ في الإسلام، فإما عمل، وإما عبادة (بكل أشكالها التى تشمل أيضاً مساعدة الضعفاء وصلة الرحم والسعى في خير الناس)، وإما تغذية للنفس والبدن لمنحه المقدرة على ممارسة الأعمال ذات المجهود بالتغذية والقراءة والنوم ... فإذا ما تم إنجاز تلك الخطوة بنجاح، ارتفع الوعى الديني، فتقل الانحرافات ويصبح الإنسان مشغول دائماً إما بعبادة الله أو بكسب قوته أو بتحسين أحوال أسرته وبلده وهنا فقط يمكن للفرد ومجتمعه أن يتذوقا ثمار النجاح الحلو التى تدرك حلاوتها بدرجة أكبر بعد تجربة مرارة الانحراف وذل الإدمان.

ثانيا: تقليص العرض: وذلك من خلال التأثير الرشيد على العوامل المؤثرة على ذلك العرض والتى تم توضيح بعض منها في جانب العرض السابق، فإذا كان (خفاء) الموقع يشجع على زراعة المواد المحرمة وتسويقها من خلاله، فلابد من زرع نقاط أمنية في كل بقعة في الدولة، وهنا لابد من التنبيه إلى خطورة ذلك العامل وأهميته في مصر خاصة أن الغالبية العظمى من سكانها برغم تضخمهم يقيمون على ٤% فقط من مساحة مصر الشاسعة بينما تترك بقية تلك المساحة التى وهبها الله إياها بدون استغلال ولا حراسة، وبحيث تصبح أماكن خصبة للاستزراع وللأنشطة المحرمة المجرمة المدمرة. وبالإضافة إلى زرع النقاط الأمنية لابد من العمل على إعادة توزيع التوطن السكانى والإسكاني ليصبح أكثر انتشاراً في عملية تدريجية مستمرة حتى يتم إشغال جميع المساحة الشاسعة التى تمتلكها مصر وحتى يتم إعمارها والاستفادة بكنوزها المدفونة.

وعلى نفس النهج يمكن التأثير في عوامل العرض المختلفة الأخرى، كما سيتضح تاليه.

ثالـــثاً: تقلـــيص الطلب: لوحظ في غالبية الدراسات المتخصصة أن الجهود الرسمية دائماً ما توجه فقط لتقليص جانب العرض على أساس أنه يمثل المصدر الأساسى للانحراف، وحتى إن وجه الاهتمام بتقليص جانب الطلب فلا يحدث ذلك بنفس درجة الاهتمام الموجه للجانب الأول.

والسياســـة الـــناجمة الفعالـــة هى التى تأخذ كلا الجانبين في الاعتبار بنفس القدر من الاهـــتمام. علـــى أن يكون هناك تقسيم للعمل والتخصص بشكل يضمن وجود فريقين مدربين بشكل كفء وملائم وموجه خصيصاً لأداء المهمة الموكلة إليه في الجانب المحدد لأداء مهمته فـــيها. ففـــي جانب العرض، تزيد أهمية الكوادر الأمنية والخبراء في مجال الزراعة القادرين علـــى تتبع الزراعات المشبوهة وسرعة ضبطها والقضاء عليها وإحلال زراعات بديلة مثمرة بـــأقل تكلفـــة ممكـــنة. وفي جانب الطلب مطلوب كوادر دينية مؤهلة خصيصاً للدعوة لفئات المدمنين وحماية الفئات الحساسة من الوقوع في الهوة المخيفة للإدمان وللانحراف بوجه عام، ويجـــب نشـــر نقـــاط الرقابة السرية حتى في المناطق السكنية خاصة تلك التى تقع فيها أماكن يـــتجمع فـــيها الشـــباب بشـــكل كبير (مثل المنطقة المحيطة بمعهد الخدمة الاجتماعية، وتلك المحـــيطة بالجامعـــة العمالـــية بمدينة نصر)، والقبض الفورى على كل متعاطى وإهانته أمام الجميع حتى يكون عبرة لغيره وللدلالة على يقظة الجهات الأمنية، ومحاولة التعاون والاتصال المســـتمر بالفـــرق الطبية الراعية لفئات المدمنين لمساعدتهم على التخلص النهائي من مشكلة الإدمان وعدم ارتدادهم إليه مع تجنيد الشباب في الأعمال التطوعية مثل العمل بالهلال الأحمر والمـــنظمات غـــير الحكومية حتى إن كان ذلك بأجور رمزية، مع إعطائهم بعض الامتيازات الـــتى تفـــيدهم في تحسين أحوالهم وأوضاعهم ولو بشكل نسبى مثل إعطائهم شهادات بقيامهم بـــتلك الأنشـــطة، وذلك من شانه تحويل طاقاتهم من اليأس والإحباط والفراغ إلى العمل البناء الاجتماعي.

رابعاً: بعض المقترحات العامة:

الواقـــع أنه يجب تحديد استراتيجيات قومية ودولية محددة وموجهة نحو كيفية التعامل الحـــازم البـــناء مـــع مشكلة المخدرات وتوابعها، كما يفضل إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية مع الـــدول الأخـــرى وخاصـــة دول الجوار لتنظيم عمليات مكافحة المخدرات وللتنسيق بين تلك الجهـــود ويجـــب أن يتعاون الانتربول مع كل الدول المتضررة في تسليم التجار الدوليين غير الشرعيين إلى الدول المسئولة لمحاكمتهم وللتخلص من شرورهم.

ويجـــب أيضاً تعميم التجربة الباكستانية الناجحة فيتم تطبيق استراتيجيات التنمية البديلة فـــي الـــدول الـــتى تنتشر فيها الزراعات المحرمة بحيث تستبدل تلك الزراعات بأخرى مفيدة للأفراد وللاقتصاد القومى ككل.

ومـــن الخطوات الفعالة على ذلك الطريق، ضرورة التخلص من العشوائيات وتحسين أحوال المناطق الفقيرة وتطهيرها أولاً بأول من المنحرفين المهيمنين عليها خاصة في المناطق المعروف تركز المحرمات فيها مثل منطقة (الباطنية) بالدراسة.

وأخـــيراً، وليس بآخر، فهاكم بعض الكلمات المفاتيح التى تستوجب الرعاية والاهتمام والتوجيه والتكليف بأداء دورها الفعال في حل المشكلة المذكورة وهى:

الأســـرة، رجال الدين، الأجهزة الأمنية، الأجهزة الإعلامية، فئة المراهقين والشباب، العاطلين، والمتأخرين في الزواج.

قائمة المراجع

١- إنعـــام السيد عبد الجواد وآخرون، "خصائص المتعاطين والظروف الدافعة للتعاطى"، **المؤتمـــر السنوى الثانى لمواجهة مشكلة المخدرات**، ١٨-٢٥ يونيو ٢٠٠٠م، رئاسة مجلـــس الـــوزراء، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، مصر.

٢- عـــلا عـــادل عـــبد العـــال، ١٩٩٦م، "التكالـــيف الاقتصادية للإدمان في مصر على المســـتويين الكلى (الاقتصاد القومى) والجزئى (الأسرة) " ، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد**، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.

٣- المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ١٩٩٨م، **المخدرات: أوهام، أخطار، حقائق** القاهرة.

٤- مصـــطفى ســـويف، ١٩٩٦م، "المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية"، **عالم المعرفة**، ٢٠٥، الكويت.

٥- محمـــد فتحي عيد، ١٩٨٤، "السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات"، **الكتاب السابع**، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية.

٦- مجموعة أبحاث حول المخدرات على موقع **الجزيرة نت**.